

[...Print](#)

الحث على استخدام التحكيم لتسوية النزاعات المحلية

استضافت مجموعة دبي للمستشارين القانونيين بدبي ومحكمة التحكيم الدولية، إجتماعاً في دبي تحت عنوان "إدارة المنازعات التجارية الدولية: دور شركات المحاماة" وذلك في فندق أبراج الامارات بدبي، حثت فيه المشاركون الشركات المحلية على استخدام التحكيم بدلاً من التقاضي، باعتبارها وسيلة أكثر فعالية وذات موثوقية أعلى لتسوية المنازعات التجارية.

قدم الخبراء المشاركون في الاجتماع المشورة للشركات من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة حيث شملت موضوعات الندوة عدد من القضايا الهامة ومنها الخيارات المتاحة عند النظر في قضايا التحكيم، وكيفية اختيار أفضل مستشار تحكيمي، والتكاليف المترتبة على إسترداد التعويضات.

حدد جايسون فراي، الأمين العام لمحكمة التحكيم الدولي، مزايا إختيار التحكيم مقارنة بغيرها من وسائل تسوية المنازعات، مضيفاً: "إن التحكيم يعتبر عملية أكثر فعالية من حيث التكلفة والوقت في حل المنازعات الدولية والمحلية حيث أنه يمكن أن يتم في أي بلد وبأي لغة، وبدون تحديد جنسية المحكمين. كما أن جميع حالات التحكيم يتم ادارتها من قبل الأمانة العامة لمحكمة غرفة التجارة الدولية في باريس، التي تتمتع بخبرة طويلة في هذا المجال ذلك بالإضافة إلى أن معظم الحالات يتم حلها في الوقت المناسب." كما أشار فراي إلى ضرورة أن يقوم المحامين بدراسة عملية التحكيم قبل الشروع فيها حيث قامت غرفة التجارة الدولية بنشر مبادئ وتقنيات خاصة بكيفية ادارة الوقت والتكلفة خلال عملية التحكيم، مما يسهل على المحامين دراستها وتطبيقها. وفيما يتعلق بتكلفة التحكيم، أشار فراي إلى أن النظام المتبع في غرفة التجارة الدولية يسمح لمحكمة التحكيم الدولية بتحديد التكلفة وليس المحكمين انفسهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع حالات التحكيم هي سرية ويمكن أن يتم تنفيذها في إطار إتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام 1958 والتي تضم 144 دولة.

قال جاستين كونور، المستشار العام، في شركة ميراس كابيتال، للحاضرين أن ادخال محامي الشركات في التحكيم هو أمر حاسم لنجاح عملية التحكيم، لكنه شدد على أن بعض العقبات ما زالت قائمة: "على محامي الشركات أن يكونوا على إطلاع منذ بداية عملية التحكيم وذلك لحماية مصالح شركاتهم، أتمنى أن نرى مزيداً من ذلك في الوقت القريب، الجميع يريد أن يعرف اذا كنا سنشهد طفرة في التحكيم في دبي هذا العام؟ رأيي الشخصي هو أن حالات التحكيم سترتفع إلى حد ما، ولكن لن تكون طفرة في التحكيم في منطقة الشرق الاوسط، فلا يزال هناك عدد من الشركات الذين لا يزالون يفضلون حل المنازعات بطرق أخرى غير الطرق الرسمية كالتحكيم والتفاوض."

يشار إلى أن غرفة التجارة الدولية كانت قد تلقت أكثر من 16 الف حالة منذ تأسيسها في عام 1923، وتعتبر الغرفة النظام الأكثر ثقة في نظام التحكيم التجاري في العالم، مع 90 دولة عضواً تفخر محكمة التحكيم الدولية بسرعة ومرونة تسوية المنازعات. جدير بالذكر أن عدد قضايا التحكيم قد ارتفع من 64 إلى 599 في العام 2007 إلى 663 في العام 2008، كما تضاعف عدد القضايا من دولة الامارات من 21 قضية في 2007 إلى 41 في العام 2008، وتقوم الغرفة حالياً بإدارة أكثر من 1350 قضية في جميع أنحاء العالم.

:Related Information

مجموعة المستشارين القانونيين بدبي : تأسست مجموعة المستشارين القانونيين بدبي في يونيو 2007 وهي الأولى في الاستشارة القانونية في الشرق الأوسط. تحت رئاسة 12 عضوا من اللجنة التوجيهية نجحت المجموعة في إثبات نفسها بسرعة كمنظمة إقليمية قانونية رائدة. وتضم المجموعة حاليا أكثر من 75 عضوا وقامت بتأسيس عدد من الشركات الاستراتيجية مع كبرى الشركات الدولية والمحلية والشركات التنفيذية للبحث وشركات النشر. وقد تأسست المجموعة من قبل المحامين انفسهم لتعزيز تبادل المعلومات في ممارسة القانون في منطقة الخليج. وهي تعتبر جزء هاماً من النمو الهائل للقطاع القانوني في المنطقة.

at 10:24 UAE local time 2009 - الثلاثاء, فبراير 17 - This story was posted on AME Info by staff reporter (GMT+4)

© 1996 - 2009 أيه.ام.ايفو كافة الحقوق محفوظة.